مطيع يقترح حظر عمل الوافدين بمكاتب الوساطة العقارية

أعلن النائب د. أحمد مطيع عن تقديمه اقتراحاً برغبة بشأن حظر عمل الوافدين بمكاتب الوساطة العقارية واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين منهم، قال في مقدمته:

تمثل تجارة شراء وبيع وعرض العقارات والوحدات السكنية واحدة من أهم المهن التي يمارسها القطاع الخاص في هذا المجال.

ويأتي مجمل أعمالها من خلال مكاتب الوساطة والعمولات المنتشرة في كل محافظة وزادت أعدادها بطريقة غير مسبوقة خلال الآونة الأخيرة.

وشهدت الساحة في مجال بيع وشراء وتأجير العقارات خلال الفترة الماضية العديد من المخالفات التي أظهرت سوء استغلال بعض هذه المكاتب او لحاجات المتعاملين معها والتي كان سببها البعض من العاملين غير الكويتيين بهذه المكاتب وقيامهم باستغلال أعمالهم لعمليات العمولة والسمسرة الخاصة ما سبب العديد من المشاكل.

وتحمل أصحاب هذه المكاتب الخسائر إضافة الى المسؤوليات المدنية والجنائية التي نجمت عن بعض تصرفات عدد من هؤلاء العاملين بها خصوصا أن التداولات العقارية تشارف مئات الملايين سنوياً.

الشاهين يطالب بتوزيع القسائم الصناعية وفق معايير موضوعية واقتصادية وبيئية

رياض عواد

أعرب النائب أسامة الشاهين عن ارتياحه لإيقاف توزيع القسائم الصناعية التي كانت ستتم أمس الأول لأراض وصلت قيمتها إلى مليار و928 مليون دينار، داعيا وزير التجارة إلى أن يكون التوزيع عادلا وعلنيا وعاجلا.

وقال الشاهين في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة أمس: إن عملية الإيقاف ما هي إلا جولة مهمة وكبيرة وليست نهاية المعركة مؤكدا أن الرقابة البرلمانية مستمرة على أعمال الحكومة.

وقال: إنه وجه اليوم سؤالا عن موضوع القسائم الصناعية وعلم أن عددا من النواب قد وجهوا أيضا أسئلة مماثلة ومكملة عن الموضوع ذاته مشيرا إلى أن هذا الأمر جزء من موضوع أكبر وهو موضوع أملاك الدولة العقارية.

واعتبر الشاهين أن وزير التجارة أخفق مرتين في هذا الملف عندما حاول توزيع القسائم في آخر يوم من أيام شهر رمضان المبارك وتم وقف التوزيع، والآن عاود المحاولة إلا أننا نجحنا في إيقاف هذه المحاولات والإعلان عن إلغاء عملية التوزيع، مطالبا الوزير بإجراء توزيع سليم قائم على معايير فنية وموضوعية ينصف المواطنين ويحمي مصالح الوطن والخزينة العامة.

أسامة الشاهين

ودعا الشاهين وزير التجارة إلى إجراء توزيع يقوم على 3 أمور هي أن يكون توزيعا عادلا وعلنيا وعاجلا يتم وفقا لمعايير موضوعية كالأقدمية والأولوية والمعايير الاقتصادية والملاءة المالية والموافقات البيئية.

وأشار إلى أن التوزيع العادل يتطلب أيضا أن يكون للمستحقين سواء كانوا صناعيين يقدمون قيمة مضافة أو من الشريحة الأهم والأكبر والمهملة وهم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة داعيا إلى أن تكون عملية التوزيع 9 إلى 1، من أجل زيادة نسبة أصحاب هذه المشاريع.

وأوضح أن التوزيع يجب أن يتم علنيا لوقف التلاعب والواسطات كما تم في قبول ضباط الحرس الوطني والبعثات الخارجية وجامعة الكويت، وأن يتم نشر البيانات كافة على المواقع الرسمية.

ولفت إلى أهمية أن يكون التوزيع عاجلا والابتعاد عن التأخر والتعثر حتى لا يكون هناك احتكار من الدولة للأراضي وهو ما أدى الى التضخم في أسعار العقارات والمساكن والإيجارات والعمالة بسبب عدم تحرير الأراضي.

وأشار الشاهين إلى أن «رقابة الرأي العام تثبت يوما بعد يوم أنها تعتبر معولنا الأول والأخير بعد الله عز وجل عندما تتعطل الأجهزة الرقابية وتتعطل المؤسسة البرلمانية والأجهزة الحكومية «

«تنمية الموارد البشرية» تجتمع الأحد المقبل لمناقشة تعيين خريجي الدبلوم في القطاع النفطي

رياض عواد

قال رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية النائب د. محمد الحويلة: إن اللجنة ستعقد اجتماعا الأحد المقبل لمناقشة تعيين خريجين الدبلوم في القطاع النفطي، مؤكدا متابعة اللجنة المستمرة لموضوع تعيين الخريجين.

وأوضح الحولة في تصريح صحفي، أن «هناك اجتماعات مستمرة مع وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس ورئيس التنفيذي لمؤسسة البترول هاشم هاشم في هذا الشأن، واننا في الاجتماع السابق أكدنا على وجوب قبول جميع من اجتاز الاختبارات وعددهم 575 وقد ابدى الطرف الاخر تفهمه».

وأكد أن «اللجنة تدفع نحو قبول جميع المتقدمين او أكبر عدد ممكن لدعم هذا القطاع بالعمالة الوطنية استنادا إلى التجارب التي اثبتت كفاءة وقدرة الشباب الكويتي على ادارة هذا القطاع».

وأضاف: «إننا في اجتماع الأحد القادم سنعمل على التنسيق مع المؤسسة لإصدار إعلان آخر في الأيام القادمة لنفس التخصصات في الإعلان السابق حتى نفتح المجال امام من لم يتم قبولهم، والعمل على تسهيل اختباراتهم وشرط اللغة الانجليزية والغاء شرط التأمينات وتخفيض درجة الاختبار وجعل المستوى ملائم لخريجي التطبيقي».

د. محمد الحويلة

وشدد على أن تلك الإجراءات من شأنها دعم سياسة الدولة بتكويت الوظائف النفطية وإلغاء التعاقد مع العمالة الوافدة في ظل توافر العمالة الوطنية، مشيرا إلى ان مطالبات اللجنة تشمل عقد دورات تدريبية للطلبة والتنسيق بين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومؤسسة البترول الكويتية لتطوير آلية القبول وترتيب تواريخ الإعلان عن الوظائف.

وفيما يخص مهندسين البترول، أكد الحويلة على ضرورة التنسيق بين شركات البترول لتمكين أكبر عدد من مهندسين البترول في القطاع النفطي والذين أصبحت أعدادهم بازدياد مستمر وعمل إعلانات منتظمة للتوظيف بفترات زمنية معروفة وبشكل دوري كل عام والتخفيف من بعض الشروط المطروحة في السابق والاستعاضة عنها بشروط أكثر عملية وجدية للتماشى مع جهود الدولة في تكويت القطاع النفطي.

وأكد الحويلة على أن أساس نجاح أي قطاع حيوي يعتمد على أبناء الوطن والقطاع النفطي لدينا من أهم القطاعات فيجب إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المتقدمين للوظائف في القطاع النفطي وذلك تحقيقا للتطلعات نحو الوصول الى تكويت هذا القطاع بنسبة 100 %.

اجتماع مكتب الساير يسفر عن طلب دور انعقاد غير عادي

جانب من الاجتماع

تواقيع النواب

اجتمع 20 نائباً في مكتب النائب مهند الساير تضامناً مع الشاعر جمال الساير.

وكانت مصادر قد أبلغت أن الاجتماع أسفر عن اتفاق النواب على البدء في تجميع التوقيعات الخاصة بعقد دور انعقاد استثنائي لبحث ملف الشاعر جمال الساير.

ووفي وقت لاحق، أصدر النواب من مكتب مهند الساير بياناً اعتراضا على حبس جمال الساير، مطالبين بدور انعقاد غير عادي لبحث موضوع عدم تطبيق تعديل قانون الحبس الاحتياطي وإقرار قانون مخاصمة القضاء وتحديد مدد شغل المناصب القيادية في القضاء والنيابة العامة.

الخليفة يقترح تسليم القسيمة السكنية للمستحق من دون اشتراط الحصول مسبقاً على القرض الإسكاني

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإكمال إجراءات تسليم القسيمة السكنية للمستحق من دون اشتراط الحصول مسبقاً على القرض الإسكاني، قال في مقدمته:

أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (631) المتخذ في اجتماعه رقم 30 / 2020 المنعقد بتاريخ 11 / 5 / 2020 بالموافقة على مقترح وزارة المالية بشأن عدم زيادة رؤوس أموال الجهات ذات الميزانيات المستقلة مثل الهيئات والمؤسسات والصناديق لمدة خمس سنوات.

ولما كان بنك الائتمان من ضمن الجهات ذات الميزانيات المستقلة والمرتبط ارتباطاً لا يمكن الاستغناء عنه لكونه الجهة المختصة الوحيدة بمنح القروض الإسكانية خصوصا لمشروعي مدينة المطلاع، وجنوب عبد الله المبارك.

مرزوق الخليفة

ونظراً لتوزيع القسائم السكنية لهاتين المنطقتين منذ فترة زمنية طويلة فقد أصبح حلم المواطن توفير سكن ملائم له ولأسرته والذين طال انتظارهم، لتحقيق أحلامهم بالحصول على بيت يؤمن استقرار وحياة الأسرة.

لذلك وفي ضوء الالتزام القانوني بأحكام المادتين (28)، (28مكرراً) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والذي يلزم بنك الائتمان بتوفير القروض السكنية للمخاطبين بأحكامه في وقت معاصر لتوزيع المؤسسة العامة للرعاية السكنية القسائم على المستحقين لها.

وبذلك يلزم تمكينهم من البدء في بناء القسائم المخصصة لهم بمعرفتهم مع احتفاظهم بكامل الحق في الحصول على القرض الاسكاني المستحق لهم.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي نصه، برجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر:

« قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإكمال إجراءات تسليم القسيمة السكنية للمستحق من دون اشتراط الحصول مسبقاً على القرض الإسكاني مع احتفاظه بهذا الحق عند توافر السيولة لدى بنك الائتمان لمنح القرض المستحق قانوناً وفقا للمادة (28) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية»

السويط يطالب بكشف عدد المبتعثين لبعثة طيار تجاري في المملكة المتحدة

وجه النائب ثامر السويط 3 أسئلة إلى كل من وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤالان إلى وزير التعليم العالي

نص السؤال الأول على ما يلي:

نشر إعلان في الصحف وموقع شركة الخطوط الجوية الكويتية في شهر يونيو 2019 حول بعثة طيار تجاري في المملكة المتحدة لحديثي التخرج من الثانوية العامة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي وحسب شروط الاتفاقية (البروتوكول) الموقعة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –صورة ضوئية من الاتفاقية (البروتوكول)، وكشف بعدد الطلبة المبتعثين، وهل تتطابق شهاداتهم الدراسية ونتيجة اختبار اللغة الانجليزية الدولي (الآيلتس) مع الشروط العامة للبعثات وكذلك الاتفاقية (البروتوكول)؟

2 – هل جميع المبتعثين حديثو التخرج أم توجد شهادات قديمة؟

3 –هل قبلتم طلبة لديهم بعثات سابقة لدى وزارة التعليم العالي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما السبب والمسوغ القانوني لذلك؟

4 –هل جميع المبتعثين أعمارهم أقل من السن القانونية للابتعاث في التعليم العالي (24 عاما) لخريجي الثانوية العامة؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما السبب والمسوغ القانوني؟

ثامر السويط

5 – اسم المدقق والمسؤول عن التدقيق في شروط الاتفاقية (البروتوكول)، وشروط البعثات العامة لقبول المبتعثين الطيارين.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

نمى إلى علمي ورود أسماء أعضاء هيئة تدريس في جامعة الكويت في أحد تجاوزات قواعد النشر العلمي التي طالت إحدى مجلات النشر العربية من خلال قيامهم بالنشر والعمل في هيئة تحرير ومجلات تابعة للمؤسسة العربية للتربية والعلوم والأدب.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما إجراءاتكم تجاه هذا الأمر؟ وهل كان لديكم علم مسبق بهذه القضية قبل ورود هذا السؤال؟

2 –كم عدد أعضاء هيئة التدريس التابعين للمؤسسات الجامعية الكويتية المشاركين في هيئة تحرير مجلات هذه المؤسسة؟

3 –هل لدى وزارة التعليم العالي فريق يهتم بتتبع جودة المجلات التي يشارك بها أعضاء هيئة التدريس سواء بالنشر أو التحكيم أو بالعمل في هيئة تحريرها؟

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ونص السؤال على ما يلي: صدر بتاريخ 2 / 5 / 2021 القرار رقم (444) لسنة 2021 بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ونمى إلى علمي أن رئيس مجلس الإدارة السابق رفض تطبيق القانون رغم انتهاء مرسوم تعيينه للهيئة وذلك بتاريخ 1 / 4 / 2021 إن صحت هذه المعلومة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 – قانونا هل يحق لرئيس مجلس الإدارة السابق توقيع أي معاملات أو قرارات؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بنوع الإجراء المتخذ ضده؟

2 – بعد تاريخ 2 / 5 / 2021 هل وقع رئيس مجلس الإدارة السابق أي معاملات أو قرارات أيا كان نوعها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك القرارات أو المعاملات

المطر لـ 8 وزراء: ما عدد الشواغر في وزاراتكم والجهات التابعة من المناصب «مدير - مراقب - رئيس قسم»

وجه النائب د. حمد المطر 16 سؤالا إلى 8 وزراء، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال مشترك إلى 8 وزراء هم كل من:

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان.

ونص السؤال على ما يلي:

الفراغ الإداري الموجود في كثير من المناصب بالوظائف الإشرافية من مدير ومراقب ورئيس قسم يحتاج إلى سد هذه الشواغر لاكتمال العمل الإداري وتحمل المسؤوليات وفق النظام والقانون الإداري.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –عدد الشواغر في وزاراتكم والجهات التابعة لكم من المناصب التالية (مدير – مراقب – رئيس قسم).

2 – هل سُدت هذه الشواغر خلال الستة شهور السابقة بعد تشكيل الحكومة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان توضيحي لكل الشواغر التي سُدت.

3 – أسماء المتظلمين على قرارات سد الشواغر.

سؤال مشترك إلى 7 وزراء هم كل من:

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان،

دعا إلى تفعيل دور المسؤولين عن متابعة ملف التجنيس

الطريجي لوزير الداخلية: لماذا لم تسحب جنسية شخص خان الأمانة وسرق أموال الدولة؟

أكد النائب الدكتور عبد الله الطريجي، ضرورة اضطلاع المسؤولين عن متابعة ملف التجنيس بمهامهم التي نظمها قانون الجنسية، مشيرا إلى أن هناك حالات خالفت القانون وما زالت تتمتع بشرف الحصول على الجنسية الكويتية.

ووجه الطريجي سؤالا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي استفسر فيه عن كيفية منح الجنسية الكويتية إلى المدعو «ع.ض.م» وفقاً للمادة السابعة وما هي الجنسية التي كان يتمتع بها قبل ذلك؟

وأضاف الطريجي في سؤاله هل ارتكب المذكور جريمة الاعتداء على المال العام وخيانة الأمانة وسرقة أموال الدولة وحكم عليه بالسجن لمدة 7 سنوات وتم فصله من عمله؟ وإذا كان كذلك فلماذا لم يتم سحب الجنسية الكويتية منه بعد تنفيذ عقوبة السجن استنادا إلى المادة 13 من قانون الجنسية التي أجازت بمرسوم – بناء على عرض وزير الداخلية – سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد 4 و5 و6 و7 من هذا القانون

عبدالله الطريجي

وذلك إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من منحة الجنسية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة وتزول في هذه الحالة الجنسية الكويتية عنه؟

وقال هل تم تعيين المذكور مرة أخرى في إحدى وزارات الدولة بعد تنفيذ مدة حبسه وفصله من الوظيفة الأولى؟ ومن المسؤول عن متابعة ملف التجنيس والأحكام الصادرة وتنفيذ بنود المادة 13 و 14 بشأن سحب الجنسية الكويتية عن المتجنس؟

من جهة أخرى وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان.

وطلب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

1 – جدول يبين نوع الجنس وعدد وجنسيات من تجاوز (60) عاما من الوافدين والذين تنطبق عليهم شروط وضوابط عدم تجديد إذن العمل.

2 – الدراسات والأبحاث التي على أساسها اتُخذ قرار عدم تجديد إذن العمل لمن تجاوز (60) عاما.

3 –الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار سوق العمل لنقص بعض التخصصات الحرفية من العمالة الوافدة عند تطبيق قرار عدم التجديد لمن تجاوز (60) عاما.

4 –جدول يبين عدد وجنسيات ونوع الجنس من مواليد دولة الكويت وتنطبق عليهم شروط وضوابط عدم التجديد لمن تجاوز (60) عاما.

5 – لماذا لم تطبق الشروط والضوابط على العمالة الجديدة وتُستثنى العمالة القديمة من قرار عدم التجديد لمن تجاوز (60) عاما على أن يُلزم المقيم بدفع تكاليف التأمين الصحي وعدم مراجعة المستشفيات الحكومية؟